

## ضريبة القيمة المضافة

قرار رقم: (VJ-2021-1331)

لجنة الفصل

الصادر في الدعوى رقم (V-38579-2021)

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة

القيمة المضافة في مدينة جدة

## المفاتيح:

ضريبة القيمة المضافة - غرامة ضبط ميداني - يجب على الشخص الخاضع للضريبة حفظ الفواتير والسجلات والمستندات المحاسبية التي يلزم مسکها مدة (٦) سنوات على الأقل - فحص ميداني - رد الدعوى.

## الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن فرض غرامة عدم الاحتفاظ بالسجلات والمستندات والفاتور الضريبية بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال - دلت النصوص النظامية على أنه يجب على الشخص الخاضع للضريبة حفظ الفواتير والسجلات والمستندات المحاسبية التي يلزم مسکها مدة (٦) سنوات على الأقل اعتباراً من نهاية الفترة الضريبية المتعلقة بها، ويعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف ريال كل من خالف أي حكم آخر من أحكام النظام أو اللائحة - ثبت للدائرة أن المدعية لم تقم بحفظ السجلات حيث لم تقدم المستندات التي تثبت احتفاظها بالفاتور الضريبية، وهو ما يؤكد صحة قرار المدعى عليها. مؤدي ذلك: رد دعوى المدعى لثبوت صحة قرار المدعى عليها بفرض غرامة الضبط الميداني للمخالفة محل الدعوى - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

## المستند:

- المادة (٤٠) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) بتاريخ ١٤٣٨/١١/٠٢هـ.
- المادة (٦٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ.

## الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد: في يوم الأحد بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠٢١هـ الموافق ١٤٤٢/٠٨/٠١ اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه، وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٣٨٥٧٩-٢٠٢١-٧) بتاريخ ٢٣/٠٢/٢٠٢١م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن ... تقدم بلائحة دعوى تضمنت اعترافه على قرار المدعي عليها بفرض غرامة على مخالفة عدم الاحتفاظ بالسجلات والمستندات والفواتير الضريبية بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال، ويطلب إلغاء الغرامة المفروضة، وقد ضمن في لائحة دعواه الآتي: "وحيث أن المحل كان قيد التشغيل وما زالت الفواتير تطبع حيث تم فتح المحل قبل زيارة الهيئة ثلاثة أيام وكان في انتظار الفواتير من المطبعة للبدء التشغيل والمحل صغير جداً وتم تقبيله من مالك قديم ولم تكن الإجراءات النظامية انتهت لبدء البيع أو تسجيل الفواتير. عليه نلتمس منكم إعفاءنا من الغرامة التي تعرضت لها للمؤسسة وذلك نظراً للظروف الاقتصادية التي نمر بها جراء أزمة الجائحة وإعادة المبلغ في حسابنا".

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ٤/١٢/٢٠٢١هـ الموافق ١٤٤٢/٠٧/١٤، افتتحت الجلسة الأولى للدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٤٠) وتاريخ: ٢١/٤/١٤٤١هـ؛ في تمام الساعة الثامنة مساءً للنظر في الدعوى المقامة من ... ضد هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وبالمناداة على أطراف الدعوى لم يحضر المدعي أو من يمثله على الرغم من تبلّغه نظاماً، وحضر ... بصفته ممثلاً عن المدعي عليها بموجب خطاب التفويض رقم (...) وتاريخ ١٩/٥/١٤٤١هـ والطادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية. ولوجود خلل في النظام الإلكتروني، عليه قررت الدائرة تأجيل النظر في الدعوى.

وفي يوم الأحد بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠٢١هـ الموافق ١٤٤٢/٠٨/٠١ افتتحت الجلسة الثانية، للدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، والمنعقدة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٤٠) وتاريخ: ٢١/٤/١٤٤١هـ؛ في تمام الساعة الثامنة مساءً للنظر في الدعوى المقامة من ... ضد هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر المدعي أصلأً عن نفسه، وحضر... بصفته ممثلاً عن المدعي عليها بموجب خطاب التفويض رقم (...) وتاريخ ١٩/٥/١٤٤١هـ والطادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية. وبسؤال المدعي عن دعواه أجاب وفقاً لما جاء في اللائحة المقدمة للأمانة العامة للجان الضريبية والتمسك بما ورد فيها وبسؤال

ممثل المدعي عليها عن رده أجاب بالتمسك بما ورد في مذكرة الرد. ويسؤال طرف الدعوى عما يودان اضافته، فررا الإكتفاء بما تم تقديمها سابقاً. وعليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمدعاولة، تمهيداً لإصدار القرار.

## الأسباب

بعد الاطلاع على أوراق الدعوى وبعد التدقيق، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٠٣٥) بتاريخ ١٤٢٥/١٥ هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١١٣) بتاريخ ١٤٢٥ هـ وتعديلاتها، واستناداً لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/١١٣) وتاريخ ١٤٣٨ هـ وتعديلاتها، وعلى اللائحة التنفيذية للنظام الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل برقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤ هـ وتعديلاتها، وعلى قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي الكريم رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٠٦/١١ هـ، وعلى الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون الخليجي، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل: لما كان المدعي يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن غرامة مخالفة عدم الاحتفاظ بالسجلات والمستندات والفواتير الضريبية وذلك استناداً إلى نظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية، وحيث أن هذا النزاع يعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١١٣) وتاريخ ١٤٣٨/١١ هـ، وحيث أن النظر في مثل هذه الدعوى مشروطاً بالاعتراض عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإخطار به وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أن المدعي تبلغ برفض اعتراضه أمام المدعي عليها بتاريخ ٢٤/٠١/٢٠٢١ م، وقيّدت دعواه لدى الأمانة العامة لجان الضريبية بتاريخ ٢٣/٠٢/٢٠٢١ م، مما تكون معه الدعوى قد قدّمت خلال المدة النظامية واستوفت أوضاعها الشكلية ومما يتعين معه قبول الدعوى شكلاً.

من حيث الموضوع: فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، وحيث أن غرامة الضبط الميداني لمخالفة عدم الاحتفاظ بالسجلات والمستندات والفواتير الضريبية بمبلغ وقدره (١٠,٠٠٠) ريال قد صدرت في حق المدعي نتيجةً لعدم الالتزام بالاحتفاظ بالمستندات والفواتير الضريبية وفق ما هو منصوص عليه في الفقرة رقم (١) من المادة (السادسة والستون) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة والتي تنص على أنه: "يجب على الشخص الخاضع للضريبة حفظ الفواتير والسجلات والمستندات المحاسبية التي يلزم مسکها بموجب أحكام النظام وهذه اللائحة مدة (٦) سنوات على الأقل اعتباراً من نهاية الفترة الضريبية المتعلقة بها". وحيث ثبت للدائرة أن المدعي لم يقدم المستندات التي تثبت احتفاظه بالفواتير الضريبية قبل تاريخ الضبط الميداني، الأمر الذي يثبت معه مخالفته لأحكام النظام واللائحة والتي يفرض معها غرامة مالية وذلك بالاستناد على المادة (الخامسة والأربعين) من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي تنص على أنه: "يعاقب بغرامة لا تزيد على (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف ريال كل من: ١- لم يلتزم بحفظ الفواتير الضريبية

والدفاتر والسجلات والمستندات المحاسبية خلال الفترة المنصوص عليها في اللائحة، وتكون الغرامة عن كل فترة ضريبية". الأمر الذي يثبت معه صحة إجراء المدعي عليها.

## القرار

وبناءً على ما تقدم وعملاً بأحكام الاتفاقية الموددة ونظام ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية وقواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية؛ قررت الدائرة بعد المداولة بالإجماع:

- رد دعوى المدعي لثبوت صحة قرار المدعي عليها بفرض غرامة الضبط الميداني للمخالفة محل الدعوى. صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين. وقد حددت الدائرة ثلاثة أيام يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسلیم لثلاثون يوماً أخرى حسبما تراه، ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (الثانية والأربعون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.